

## الأطر النظرية في المرحلة ما بعد السلوكية:

جاء التيار ما بعد السلوكي لاستبدال الانهيار بالمنهج العلمي و الإدعاء بعلمية علم السياسة، أي بوجود قواعد ثابتة تحكم السلوك السياسي و يمكن اكتشافها. باعتقاد يؤكد على أن كافة المعايير و الأحكام و التعميمات و المناهج هي مجرد أفكار و معايير و مناهج نسبية، لذلك لا يمكن لمنهجية واحدة مهما أدعت العلمية و الشمول الإحاطة بتفصيلات السلوك السياسي، وعليه اتجه البحث السياسي المقارن في هذه المرحلة نحو التعددية في المقاربات و الأطر النظرية.

## مقرب الدولة في المجتمع ( جويل ميجدال ) Joel S. Migdal:

ترجع أهمية دراسة مجدال التي قدمها تحت عنوان "الدولة في المجتمع: اقتراب دراسة النضال من أجل السيطرة"، أنه قدم إلى الساحة الأكاديمية والفكرية بحثاً علمياً رفيع المستوى، حاول من خلاله تقديم رؤية نظرية وتاريخية جديدة حول طبيعة وأنماط العلاقة بين الدولة والقوي الاجتماعية المختلفة، بهدف الخروج من النقاشات الكلاسيكية التي تركزت بشكل رئيسي حول نظريات مركزية الدولة أو المجتمع.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، قام الأول والثاني منها بتحليل وتصنيف ونقد مفاهيم الدولة والمجتمع، بينما دار ثالثهما حول تبلور هذا الاقتراب الجديد في تناول طبيعة وأنماط الروابط بين الدولة والقوي الاجتماعية.

## أولاً- مفهوم الدولة:

أكد مجدال -بداية- أن أغلب تعريفات الدولة بالرغم من تعددها وكثرتها تدور حول مجموعة الأفكار التي قدمها ماكس فيبر (Max Weber) عن خصائص الدولة كمنظمة أو مجموعة من المؤسسات، تكون مهمتها الرئيسية تنظيم وضع القواعد والقوانين، وذلك من خلال احتكارها الشرعي لأساليب وأدوات استخدام القوة، كما ذهب البعض الآخر إلى النظر للدولة كمنظمة مركزية هدفها تنظيم مجالات متعددة للعلاقات الاجتماعية من خلال التأكيد على مفهوم "البنية التحتية للسلطة"، والمعبرة عن قدرة الدولة الفعلية على اختراق وتغلغل المجتمع وتطبيق قرارات سياسية حاسمة بحكم الواقع، ومن ثم يمكن القول أن الدولة وفق هذا الاتجاه كانت عبارة عن تتوجاً لعملية تجاوز المنظمات المحلية التقليدية في المجتمعات، وهو ما أطلق عليه نموذج الدولة القومية "Nation State"، والذي تبلور بشكل رئيسي مع بناء الجيوش الحربية، والبيروقراطيات الهائلة، وتدوين القوانين.

وبالرغم من وجود الكثير من الحجج التي تدعم هذا الاتجاه في تعريف الدولة، فقد أكد مجدال أنه يحتوي على مجموعة من المشاكل، منها أنها ركزت في أغلبها على خاصية واحدة من خصائص الدولة، إلا وهي الخاصية البيروقراطية أو الإلزام القانوني، وذلك دون النظر إلى باقي وظائف الدولة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول أن أغلب هذه التعريفات لم يعطي اهتماماً كافياً لعملية تكوين وتحول وظائف الدولة، وطبيعة المقاومة التي تتعرض لها من جانب القوي الاجتماعية المختلفة، فضلاً عن كيفية اندماج بعض الجماعات والقوي الاجتماعية داخل الدولة، كما أن أنصار هذا الاتجاه لم يوضحوا طريقة فرض سيطرة الدولة على المجتمع، خاصة وأن الأهداف الطموحة للدولة والمتعلقة بتحقيق النفاذية

الكاملة إلى المجتمع، وتنظيم التفاصيل الجوهرية للعلاقات الاجتماعية، أصبحت من الأمور نادرة الحدوث مع وجود قيود حقيقية علي سلطتها.

وفي هذا السياق، يؤكد مجدال علي ضرورة النظر إلي مفهوم الدولة من خلال تقديم رؤية أنثروبولوجية جديدة، قد تساهم في تحقيق مجموعة من المميزات علي النحو التالي:

1- الدراسة المتعمقة لمفهوم الدولة عبر الانتقال من الاهتمام والتركيز علي قادة مؤسسات ووكالات الدولة إلي التحقيق في المستويات المختلفة للدولة، والتي تشمل الدرجات الدنيا في التنظيم المؤسسي، حيث تتواجد غالباً عمليات التفاعل والاندماج مع المجتمع.

2- أن الدراسة الأنثروبولوجية للدولة ممكن أن تفتح المجال أمام دراسة مؤسسات الدولة من خلال أدوات جديدة، مثل أسلوب الملاحظة بالمشاركة، والذي يمكن من خلاله التعرف علي كيفية تفاعل وانخراط قيادات الدولة الرسمية مع صراعات ونزاعات السلطة داخل وخارج مؤسسات الدولة.

3- يمكن لهذا الاقتراب أن يتخطي الاهتمام بالدراسة النظرية لعلاقات السلطة إلي دراسة الممارسات العليا في علاقات الدولة والمجتمع، وكذلك قد يقودنا إلي تحليل دور البيئات المختلفة التي تدور فيها هذه العلاقات، وأنماط التفاعل بين مستوياتها المختلفة.

ومن ناحية أخرى، يري مجدال أن أحد طرق تحليل ودراسة الدولة يمكن من خلال تفكيكها إلي أربع مستويات، والتي تختلف بشكل ملحوظ في أنواع الضغوط التي تمارس عليها من باقي مكونات الدولة ومن الفاعلين الاجتماعيين من غير الدولة، وهم ما يمكن إجمالهم وترتيبهم من أسفل إلي أعلى علي النحو التالي:

1- الخنادق (Trenches) ويشمل هذا المستوي علي المسؤولين عن تنفيذ توجيهات الدولة بشكل مباشر في مواجهة المقاومة المجتمعية المحتملة، ومنهم علي سبيل المثال موظفي الضرائب، ورجال الشرطة، والمدرسين، وبعض البيروقراطيين المسؤولين عن تنفيذ أوامر الدولة بشكل مباشر.

2- المكاتب الميدانية (The dispersed Field Offices) وهو عبارة عن المكاتب المحلية أو الإقليمية التي تنظم وتعيد صياغة سياسات وتوجيهات الدولة علي المستوي المحلي، ويشمل علي المؤسسات التشريعية، والمحاكم، ووحدات الشرطة والجيش.

3- المكاتب المركزية للوكالة (The Agency's Central Offices) تكون بمثابة مراكز الأعصاب في العاصمة، حيث يتم صياغة السياسات القومية، وبالرغم من أن المسؤولين في هذا المستوي غالباً ما يكونوا من القيادات السياسية العليا، إلا أنه دائماً ما يقوموا بمفاوضات مع بعضهم البعض، كما يتعرضوا لتأثير جماعات المصالح الكبيرة والمنظمة علي المستوي القومي.

4- المناصب القيادية (The Commanding Heights) وتعتبر عن القيادة التنفيذية الأعلى في مؤسسات الدولة، ويمارس عليهم أيضاً ضغوطاً من القوى المحلية والدولية التي تسعى للسيطرة علي القيادة العليا .

وإذا ما تم وضع موضوع القوي من غير الدول علي المستوي المحلي والدولي، والتي تؤثر على كافة أجزاء ومكونات الدولة جانباً، يمكن القول أن هناك ثلاثة أشكال أخري للضغط داخل أجهزة الدولة نفسها في كل مستوياتها، أولهما هو المراقبين علي الأقل هؤلاء المنتخبين أو المتواجدين علي قمة التنظيم الهيراركي، وثانيتها هو المرؤوسين الذين يشرف عليهم الشخص بشكل مباشر أو غير مباشر، وثالثتها هو جماعات الأقران في باقي الوكالات أو السياسيين في نفس المستويات المتماثلة، ومن ثم لا يمكن توقع وجود استجابات واحدة في القضايا والأزمات التي تواجهها الدولة، وإنما تتنوع هذه الاستجابات وفقاً للسياق الذي يتم العمل بداخله، وكذلك النظر إلي حجم الضغوط الواقعة عليها من جانب القوي الاجتماعية ووزنهم النسبي في المجتمع.

#### ثانياً- مفهوم المجتمع:

يبدأ مجادل نقاشه حول مفهوم المجتمع من الوصف الذي قدمه كل من جرينفيلد (Greenfeld) ومارتين (Martin) بأن "السمة الوحيدة للمجتمع هو أنه يمثل البنية الاجتماعية الأبعد والأعقد لجماعة معينة من الناس، يرون أنفسهم كأعضاء فيها، ويعبرون عن هوياتهم كما يتم تحديدها من قبلها"، ويؤكد أن هذه السمة الفضفاضة للمجتمع تتجاهل افتراض وجود حاجة أساسية لقوة مركزية تقود الأجزاء المتفاوتة من المجتمع، كما أن هذا الوصف يدور في فلك محاولة بعض المفكرين والأكاديميين لفرض إطار نظري عام صالح للتطبيق علي معظم المجتمعات دون الأخذ في الاعتبار طبيعة الاختلافات بينهم والسياقات المتباينة التي تتواجد خلالها.

ويري مجادل أن القوي الاجتماعية تقدم ديناميكيات قوية للفعل الجمعي، وأن هذه القوي تشمل المنظمات غير الرسمية (مثل شبكات الزبائنية السياسية وجماعات الرفاق)، وكذلك المنظمات الرسمية (مثل دور العبادة ومنظمات الأعمال)، بالإضافة إلي الحركات الاجتماعية، مؤكداً أن هذه القوي الاجتماعية لا تعمل في فراغ اجتماعي، وإنما في إطار بيئة معينة يحاول من خلالها بعض قيادات القوي الاجتماعية تعبئة الأتباع وممارسة القوة، وذلك في نفس الوقت الذي تحاول فيه القوي الاجتماعية الأخرى فعل نفس الشيء، كما يلاحظ أن هذا التنافس لا يحدث فقط في مساحات "السياسات العامة"، وإنما يحدث أيضاً حول السعي لفرض النظام الأخلاقي الأساسي المحدد للسلوك اليومي.

بمعني آخر، يمكن القول أن هذه القوي الاجتماعية المختلفة تسعى إلي فرض أنفسهم داخل المساحات العامة، بهدف استخراج أكبر فائض أو تحقيق أكبر دخل ممكن، أو تحقيق الإذعان والاحترام، أو فرض القوة لحكم سلوك الآخرين. والحقيقة أنه نادراً ما تستطيع القوي الاجتماعية تحقيق أهدافها دون اللجوء إلي التحالفات أو الائتلافات، فعلي سبيل المثال، فقد لجأ النظام الاستبدادي العسكري في البرازيل إلي إعادة التكييف والتحالف مع بعض القيادات المحلية والأوليغاركية القديمة التي كانت لديها قدرة علي معالجة الموارد من أجل تحقيق السيطرة في المساحة المحلية .

ومن الملاحظ أن دوائر القوي الاجتماعية ليست ثابتة وإنما تتغير بشكل مستمر، حيث يمكن أن تتعاون على أسس مادية جديدة أو حتى حدوث تغيير في مجموعة القيم والمبادئ المشكلة لدستورها. فعلي سبيل المثال، كان هناك تحول رئيسي في دوائر القوى الاجتماعية في الصين أثناء النظام القومي في الثلاثينيات والنظام الشيوعي في الأربعينيات، حيث قام كل منهما بتعيين شرائح مختلفة من الطبقة العاملة في شنغهاي، حيث أدى اهتمام الكومينتانغ بضبط ومكافحة الجريمة إلى تعزيز التعاون مع بعض العمال أصحاب المهارات المتوسطة من شمال الصين، بينما اهتمت الدولة الشيوعية بتحقيق أهداف النخبة العاملة، ومن ثم ارتبطت إلى حد كبير بالحرفيين والعمال ذو المهارات المتميزة من الجنوب.

ويؤكد مجدال أن كفاح ونضال القوي الاجتماعية من أجل توسيع نطاق الهيمنة وممارسة الضبط الاجتماعي، يمكن أن يحدث عبر واحدة من ثلاث طرق: (1) داخل المساحة الاجتماعية المتاحة، حيث تسيطر القوي الاجتماعية عبر زيادة عدد الموضوعات محل الهيمنة، والتي قد تبدأ من تحديد نوع المحصول الذي يزرع، مروراً بطرق تقديم القروض، انتهاء بتعريف طبيعة النمو الاقتصادي. (2) المساحات ذاتها، والتي من الممكن أن تتسع لتضم عدد أكبر من السكان أو من مساحة الإقليم المتواجدة عليه. (3) يمكن للقوي الاجتماعية استخدام الموارد المتواجدة لديها في مساحة ما، لتحقيق السيطرة على بعض المساحات الأخرى.

وهنا تجدر الإشارة إلى نضال وتكيف القوي الاجتماعية في أي مساحة محلية أو إقليمية من أجل السيطرة أو المعارضة ليس شأنًا داخلياً مغلقاً، حيث يتم غالباً إعادة توزيع الموارد من مساحة إلى أخرى، بهدف التأثير على مخرجات النضال الاجتماعي.

### ثالثاً- الروابط بين الدولة والمجتمع:

يذهب مجدال إلى التأكيد على استحالة فهم مفاهيم "الدولة" أو "المجتمع" في العالم المعاصر دون التعرف على حقيقة الروابط والعلاقات بينهم، حيث أن عملية بناء وإنشاء الدولة قد ساعدت في تنشيط المجتمع، فإذا كانت المجتمع هو الإطار الأبعد والأعقد للتنظيم الاجتماعي، فإن الدولة تحدد القيود والحدود الاجتماعية، ولكن ذلك لا يعني أن الدولة تستطيع أن تعمل على نمذجة الجماعات التي تكون المجتمع ببساطة، فالعلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة متداخلة ومتشابكة. ومن ثم يمكن القول، أن التحدي الأكبر لدي علماء الاجتماع هو كيفية فهم النضالات الاجتماعية المنتشرة حول الموارد، وطبيعة تكوينها الطبقي، وصفات علاقاتها النوعية، ومحتوي هوياتهم الجماعية...الخ.

ويري مجدال أن فكرة الأصول أو الجذور المشتركة بين الدولة والقوي الاجتماعية، والتي يحدث فيها عمليات النزاع، والتواطؤ، والمعارضة، والتحالف، والفساد، والتعاون، قد ساعدت على تفسير وتحليل بعض التغييرات الاجتماعية والسياسية الواسعة في البلاد، مؤكداً أنه بالرغم من أن مساحات السيطرة والمعارضة قد حققت فترات من العلاقات المستقرة بين القوي الاجتماعية المتواجدة فيها في أوقات وأماكن مختلفة، إلا أنه يمكن القول أنها كانت الاستثناء وليس القاعدة العامة. فعلي سبيل المثال، يمكن القول أن ظواهر مثل زلزال نيكارجوا، وموجة المد والجزر في البنغال، واحتواء ظاهرة الإسلام الأصولي في جنوب لبنان، وتغير معدلات الميلاد في المكسيك وغيرها، قد خلقت مجموعات مختلفة من الرابحين والخاسرين، ومن ثم غيرت في توازن القوي السائد في المساحات الاجتماعية المختلفة.

كما يؤكد مجدال علي أن الأساس الأيديولوجي المشترك الذي جمع قيادات الدول المتحولة، تبلور في محاولة خلق تواجد مهيمن في مساحات متعددة من أركان المجتمع، حيث تمثل الهدف العام في اختراق المجتمع بعمق كافي لتشكيل كيفية تعريف الأفراد أنفسهم فيه، وقد شمل ذلك عمل وكالات رأسية تهدف إلي الوصول لكل جيوب إقليم الدولة، وتحديد مكونات الدولة التي تعمل علي نشر نظام الشرعية (مثل المدرسة)، ووضع القوانين العامة (المؤسسات التشريعية)، وتنفيذ هذه القواعد والقوانين (البيروقراطية)، والفصل في النزاعات (المحاكم)، والإكراه (الشرطة والجيش). ومن ثم يمكن القول إجمالاً أن مبادرات الدولة قد أدت إلي ظهور فيضان هائل من أدوات السيطرة والضبط الاجتماعي الجديدة، بما في ذلك أساليب استغلال أو التخلص من الآخرين مثل التجنيد الإجباري أو القتل الجماعي وغيرها.

ويذهب مجدال إلي التأكيد علي أن أشكال النضالات والتكيف في روابط العلاقة بين عناصر الدولة وباقي القوي الاجتماعية، قد أنتجت نطاق واسع من المخرجات، والتي يمكن الوقوف عليها في أربعة نتائج رئيسية علي النحو التالي:

(1) - التحول الكامل: وهنا تتوغل الدولة في المجتمع بهدف التدمير، أو قهر القوي الاجتماعية المحلية لتحقيق قدر أكبر من السيطرة. وفي هذه الحالة، تنجح الدولة في التأثير علي كيفية تعريف الشعب أنفسهم، وتستخدم في ذلك وسائل متعددة مثل الهجرة الجبرية، وإحلال السكان المحليين بمجموعة من المستوطنين، وانتشار ظاهرة استخدام العنف، وبعض العناصر الأخرى التي تعمل علي إبطال أو تدمير سيطرة القوي الاجتماعية المحلية، ويعتبر النموذج الصيني الحالة الأقرب إلي ذلك، حيث أعطت الحروب الأهلية الطويلة، والحرب ضد اليابان، بالإضافة إلي الثورة الثقافية فرصة كاملة إلي الدولة لتسخير القوي الاجتماعية.

(2) - تأسيس الدولة القائم علي القوي الاجتماعية: في هذا النوع تقوم الدولة بتطوير مساحة تمكنها من تواجد بعض القوي الاجتماعية والرموز المحلية لتشكيل نمط جديد من السيطرة، وهو الأمر الذي يحد بشكل جزئي من سيطرة الدولة بالرغم من تطويرها الأشكال والقوي في هذه المساحة، وتقدم البرازيل نموذجاً علي هذه الحالة، حيث لجأ الانقلاب العسكري في عام 1964 إلي بناء نظام قائم علي تحولات المجتمع، وهنا وجدت الدولة نفسها تعيد تأسيس الأوليغارشية القديمة علي المستوى الإقليمي، وبالتالي التخلي عن جزء كبير من سلطتها التوزيعية في مساحات رئيسية.

(3) - إدماج القوي الاجتماعية الموجودة في الدولة: في هذا النوع تتواجد عناصر الدولة عبر سيطرة القوي الاجتماعية، ولكن دون حدوث تغييرات راديكالية في نمط السيطرة، أو بمعنى آخر يمكن القول أن تواجد الدولة قد يعمم أنماط جديدة من السيطرة التي تتصاعد فيها القوي الاجتماعية من غير الدولة إلى الأعلى. فعلي سبيل المثال، فقد ساعد إنشاء المجالس التجارية، ونقابات العمال والمهنيين والفلاحين في كثير من الدول علي حدوث تغييرات غير متوقعة في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث تفاعلت قطاعات واسعة من القوي المجتمعية مع مبادرات الدولة عبر وضع شبكاتهم غير الرسمية.

(4) - فشل الدولة كلياً في محاولات التغلغل: في هذه الحالة فإن عدم انخراط أو ضعف انخراط الدولة في المساحات المحلية، قد يؤدي إلي تأثير ضعيف جيداً علي المجتمع، وبالمثل تأثير مقيد من قبل القوي الاجتماعية علي الدولة، وهو أمر نادراً ما يحدث في الواقع الفعلي.

ومن ناحية أخرى، يؤكد مجدال علي وجود محاولات من جانب بعض المفكرين والأكاديميين المنتمين إلى تيارات فكرية مختلفة لاستخدام مفهوم "المجتمع المدني" في دراسة الروابط بين الدولة والقوي الاجتماعية، حيث يرون أنه مصطلح ملائم للتعبير عن المصالح المتناثرة في المجتمع، حيث أنه يفترض وجود توافق قيمي أو اتساق بين القوي الاجتماعية، بما يمكنه من التعبير عن مصالح مختلفة. ومع ذلك، يري مجدال أن هناك مشكلات عدة في استخدام مفهوم المجتمع المدني، من أهمها أنه من الصعب حدوث الاتساق في الأفكار الرئيسية بين بعض القوي الاجتماعية، ومن ثم فهناك حاجة قوية إلى تطوير فهم أكثر وعي لطبيعة العناصر المؤسسة لمفهوم المجتمع المدني، وعدم افتراض أنها تنشأ فقط عبر جماعات المصالح والمنظمات الطوعية الخاصة.

خلاصة ما سبق، أن دراسة طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع يجب أن تهتم بكيفية فهم النضالات الاجتماعية من أجل السيطرة أو التحول، ومن هنا يمكن التأكيد علي أن قدرة جميع القوي الاجتماعية وعناصر الدولة علي تطوير التماسك، والحصول علي الموارد المادية والرمزية، يعتمد بشكل كبير علي تواجدها في المساحات المختلفة، وأدائها المتوقع في أكبر عدد منها، مع العلم أن الوصول إلي هدف تحقيق السيطرة الكاملة لأي من القوي الاجتماعية بداية من الطبقات الاجتماعية وحتى الدولة المعقدة، يعتبر من الأمور مستحيلة الحدوث في الواقع الفعلي.